REVUE DE PRESSE

CTRF

NUMERO 05- MAI 2017

النهار

2017/05/03

توقيف سورية حاولت تهريب 1.5 كلغ ذهب من تركيا إلى الجزائر!

أوقفت مصالح شرطة الحدود وبالتنسيق مع أعوان الجمارك على مستوى المطار الدولي هواري بومدين، رعية سورية في العقد الرابع من العمر، وذلك عقب اكتشاف محاولة تهريبها لكمية معتبرة من المعدن الأصفر تقدر بكيلوغرام ونصف من الذهب على شكل مجوهرات نسائية كانت ترتديها المسافرة لدى قدومها إلى الجزائر في رحلة جوية قادمة من اسطنبول التركية، وقد تفطنت مصالح الشرطة ومعهم الجمارك للمعنية وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها ومتابعها بتهمة مخالفة التشريع الجمركي المتعلق بتنظيم الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج. الرعية السورية مثلت، صبيحة أمس، أمام هيئة محكمة الدار البيضاء وأكدت أنها مقيمة بتركيا منذ 7 سنوات، مستقرة رفقة أبنائها 6 وزوجها التركي، وأنها قدمت إلى الجزائر من أجل حضور عرس لأحد أقاربها المقيم في قسنطينة بالجزائر، مشيرة إلى أنها سلمت المجوهرات من أجل إيصالها لأحد أقاربها بالجزائر، وأنها لم تكن على علم أن الكمية المسموح تمريرها من المعدن الأصفر لا يتجاوز 150 غ، ونقدا من العملة الصعبة لا يتجاوز 7500 أورو. دفاع الرعية السورية أشار إلى أن موكلته أوقفت بالمطار قبل الوصول لمكتب التصريحات الجمركية، موضحا أن العديد من السوريين هربوا أموالهم من سوريا بعد فتح الحدود التركية أمامهم وأودعوا أموالهم في البنوك التركية لحمايتها، وأن هذه الأخيرة تملك السندات البنكية التي تؤكد مصدر المجوهرات، مؤكدا أنه لم تكن لموكلته أي نية تجارية في إدخال المجوهرات إلى الجزائر، وطالب بإفادتها بالبراءة أصلا وأقصى ظروف التخفيف احتياطيا مع استرجاع المصوغات، وأمام ما تقدم، التمس ممثل الحق العام توقيع عقوبة عام حبسا نافذا ضد المتهمة مع غرامة مالية بقيمة المجوهرات المحجوزة.

جميلة.ق

النهار

2017/05/07

تفكيك نشاط شبكة جهوية مختصة في تزوير الأوراق النقدية ببوزعرورة في عنابة

نجحت، صبيحة أمس، عناصر الشرطة القضائية بأمن دائرة البوني بولاية عنابة، في الإطاحة بنشاط شبكة محلية مختصة في تزوير العملة الوطنية متكونة من 3 أشخاص تتراوح أعمارهم ما بين 30 و35 سنة، ينحدرون من أحياء مختلفة من وسط المدينة، وأسفرت العملية التي وصفت بالمهمة، عن حجز آلات ومعدات خاصة بالتزوير، بالإضافة إلى مبلغ مالي مزور من فئة 2000 دينار جزائري قدر بـ 5 ملايين سنتيم، علاوة عن مستحضرات كيميائية وآلات طباعة ملونة، حيث تم تحويل الموقوفين رفقة المحجوزات إلى مقر الشرطة القضائية بعد إخطار الجهات القضائية.

وحسب المعلومات المتوفرة لدى «النهار»، فإن العملية جاءت إثر ورود معلومات دقيقة للعناصر الأمنية المختصة إقليما، مفادها وجود أشخاص يقومون بعمليات تزوير أوراق نقدية من فئة 2000 دج على مستوى حي «بوزعرورة» في بلدية البوني وطرح البعض منها بالسوق المحلي، الأمر الذي استدعى تدخلا عاجلا وسريعا من قبل المصالح الشرطة بعد اتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية، وتم فتح تحقيق معمق في القضية، وبإذن نيابي تمت مداهمة منزل أحد أفراد الشبكة، حيث أنه أثناء عملية التفتيش تم العثور على آلات ومعدات خاصة بالتزوير وأوراق أخرى بيضاء اللون معدة للتزوير، وكذا مبلغ مالي مزور من فئة 2000 دينار جزائري قدر بـ 5 ملايين سنتيم كان أفراد الشبكة يريدون طرحها بالسوق المحلي عبر أسواق الماشية وسوق السيارات بالولايات القريبة من ولاية عنابة، على غرار قالمة والطارف وسوق أهراس.

هشام قاسمي

الشعب

2017/05/17

خرقت حاجز المراقبة بالميناء الجاف بوهران في ظروف غامضة

حجز أجهزة تلحيم كهربائية غير مطابقة مستوردة من فرنسا

كشفت مصادر موثوقة لـ«الشروق»، عن تمكن متعامل خاص من تهريب كميات يعتقد أنها هامة، وتتجاوز حمولة حاوية شحن واحدة، من أجهزة تلحيم كهربائية غير مطابقة، تم استيرادها من فرنسا، وتيسر لها تجاوز حاجز المراقبة الحدودي، قبل أن يتم ضبط عينة منها بقيمة تفوق 270 مليون سنتيم طبقا لسعر السوق المحلية، وهذا داخل مخزن يقع بمنطقة قديل في وهران.

وبحسب ذات المصادر، فإن عملية الحجز التي نفذها أعوان المراقبة لمديرية التجارة لولاية وهران، قد استهدفت لحد الساعة حوالي 70 وحدة من آلات تلحيم موصولة بأقطاب أو مسار كهربائية، المعروفة بالإلكترودات، وتحمل على هيكلها مواصفات المنتوج مدونة باللغة الأجنبية بعبارة

(E +TECHNO LCD SHADE 9-13 170)

وبقيمة بيع قد تصل في السوق الوهرانية إلى 2760000 دج، مضيفة أنه تم العثور عليها مخزنة على مستوى مستودع خاص بمستوردها، بمنطقة قديل، كما يعتقد البدء في عمليات تسويقها محليا، حيث اتضح خلال عملية المعاينة، غياب تام لإجراءات الوسم القانونية، وهذا في جميع الكميات المخزنة من تلك التجهيزات، ليتقرر إخضاعها للسحب النهائي، وتحرير محضر مخالفة ضد المعني قصد متابعته قضائيا، كما تفيد ذات الجهات، أن تدخلات مصالح المراقبة في قضية الحال، ستمتد في تحقيق اقتصادي موسع، لتشمل السوق المحلية، وذلك للبحث عن كميات إضافية لا يستبعد تمريرها إليها من أجهزة التلحيم غير الموسومة، واصفة أن الظروف التي سمحت باختراق هذه الأخيرة لخط المراقبة على مستوى الميناء الجاف بالسانيا بالغامضة، خاصة وأن الأمر يتعلق بغياب كلي للوسم في جميع الكميات المخزنة.

■ خيرة غانو

النهار الجزائرية

2017/05/21

ضبط بحوزته مبلغ مالي مزور وآلة طباعة بعد تفتيش دقيق لمنزله

رئيس مجلس شعبي ولائي سابق لورقلة يزوّر الأورو!

■ المتهم تم كشف امرأه في عملية تفتيش روتينية لسيارته

تمكنت عناصر الشرطة القضائية بأمن ولاية واد سوف من الإطاحة برئيس المجلس الشعبي الولائي السابق لولاية ورقلة المدعو «ح.ع» بتهمة تزوير العملة الصعبة.

تفاصيل القضية التي أثارت الرأي العام بولاية ورقلة كون الموقوف كان يشغل منصب الرجل الثالث بالولاية ومعروف بامتلاكه فندقا صخريا مشهورا بالولاية وبثرائه، حيث انطلقت التحريات إثر عملية تفتيش روتينية لسيارة الموقوف الذي كانت على متنها إحدى زوجاته وابنه أثناء زيارة إلى ولاية واد سوف، ليتم العثور على مبلغ من العملية الصعبة «الأورو» مزور، إضافة إلى سائل كيميائي يستعمل في تزوير النقود، ليتم اقتياده إلى مقر الأمن الولائي للتحقيق معه، وبعد تحرير محضر بالواقعة وإعلام وكيل الجمهورية لدى محكمة الوادي، الذي أمر بتمديد الاختصاص إلى ولاية ورقلة، أين قامت مصالح الشرطة القضائية بتفتيش منزل زوجته الثانية بحي 300 مسكن بالتنسيق مع مصالح الدرك الوطني، ليتم العثور على آلة طباعة وأدوات مخصصة لتزوير النقود، وبعد استكمال إجراءات التحقيق مع المتهم، تم تحويله على وكيل الجمهورية لدى محكمة الوادي، الذي أمر بإحالته على قاضي التحقيق بنفس المحكمة، ليصدر هذا الأخير أوامر بإيداعه الحبس المؤقت بتهم ثقيلة تتعلق بجنايات تزوير العملية والإضرار بالاقتصاد الوطني، فيما استفاد ابنه وزوجته من الرقابة القضائية، في انتظار استكمال مجريات التحقيق.

عاصم بن محمد

النهار

2017/05/22

وكيل الجمهورية التمس معاقبته بعامين حبسا نافذا

توقيف كهل وبحوزته معدات تزوير العملة الصعبة

تمكنت مصالح الدرك الوطني في العاصمة، من توقيف كهل في العقد الرابع من العمر، يدعى «د.ف»، بعد معلومات تفيد بحيازته لمواد معدة لتزوير النقود، حيث تم مداهمة منزل هذا الأخير وحجز صندوق فولاذي محكم الإغلاق يحتوي على قصاصات ورقية على شكل أوراق نقدية للعملة الصعبة «الأورو» سوداء اللون مهيأة للتزوير، وعليه تم تحويل هذا الأخير على التحقيق الأمني ومنه على وكيل الجمهورية لدى محكمة الحراش، الذي حوله على المحاكمة الفورية.

جميلة.ق

المتهم الموجود رهن الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية في الحراش، مثل، أمس، أمام هيئة محكمة الحراش لمواجهة تهمة حيازة مواد معدة لتقليد وتزوير النقود، حيث أكد أن الصندوق الذي عثرت عليه مصالح الدرك الوطني بمنزله خلال عملية التفتيش ملك لرعية إفريقي تعرف عليه بالسوق اليومي، سلمه حقيبة من أجل تركها لديه للأمانة، وأنه كان يجهل ما تحتويه، إلى أن تم مداهمة منزله من قبل مصالح الأمني، أين تبين أنه يحتوي على قصاصات لأوراق نقدية مهيأة للتزوير ومواد مجهولة النوع. من جهته، دفاعه أكد أن الرعية

الإفريقي قام بإغواء موكله حين عرض عليه فكرة تزوير النقود من عملة الأورو، حيث جرب له كيفية تزوير النقود من خلال استظهار له 3 أوراق نقدية سوداء اللون، وضع عليها مادة غامضة للتحول إلى 3 أوراق نقدية، 2 منها من فئة 50 أورو وورقة من فئة 100 أورو، سلمه منها 150 أورو واحتفظ بـ 50 أورو، وسلمه الصندوق الفولاذي على أساس أنه يحتوي على نفس القصاصات الورقية ومادة مجهولة من أجل تقليد النقود، ونوه في مرافعته إلى أن التحقيقات لم تقدم في الملف أي دليل يؤكد أن القصاصات الورقية أو المادة المحجوزة بالصندوق الفولاذي موجهة لتزوير النقود، كما لم تقدم أي أوراق نقدية تم تزويرها أو خبرة تثبت ذلك، وأضاف أن موكله ضحية تلاعب الرعية الإفريقي، وطالب بإفادته بالبراءة أصلا وأقصى ظروف التخفيف احتياطيا، وأمام ما تقدم من معطيات، التمس ممثل الحق العام توقيع عقوبة عامين حبسا نافذا مع 20 ألف دج غرامة مالية.

2017/05/24

الدرك يحقق في "تبديد الأموال" بميناء وهران

لحسن بوربيع

حجز محققو الدرك الوطني، يوم الأحد 7 ماي الماضي، كل الوثائق المحاسبية المتعلقة بفوترة عمليات استيراد الحبوب عبر ميناء وهران لسنوات 2014، 2015 و2016، في إطار التحقيق المفتوح في قضايا "تهريب العملات الصعبة إلى الخارج" ومسائل أخرى تتعلق بـ"التدليس"، سببت خسائر كبيرة لخزينة الدولة.

الخبر" قد تناولت في عدد 8 جانفي 2015 القضية التي تحقق فيها مصالح الدرك الوطني هذه الأيام، والمتعلقة بالتلاعبات التي كانت "وكانت حاصلة في عمليات تفريغ حمولات تسع بواخر مستأجرة من طرف الديوان الوطني المهني للحبوب، مكثت في عرض البحر لمدة فاقت شهرين تنتظر التفريغ، واستفاد في الفترة نفسها مستوردون خواص لمختلف السلع من "أفضلية" إدخال بواخرهم، ومنها ما رسا في رصيف "هامبورغ" المخصص للحاويات أو رصيف "كاديكس" المغلق والقريب من محطة المسافرين. وبررت إدارة ميناء وهران حينها ذلك التأخير في إدخال بواخر الديوان المهني للحبوب بالأشغال التي كانت جارية في ميناء وهران، إلا أنه مباشرة بعد صدور المقال تنقلت لجنة تحقيق من وزارة النقل إلى وهران وأمرت بإعطاء الأولوية لبواخر الديوان في ميدان تفريغ حمولاتها. لكن يبدو أن الأمر استمر ويستمر، ما جعل مصالح الدرك الوطني تتحرك وتفتح تحقيقا في كل عمليات استيراد الحبوب من طرف الديوان المهني للحبوب وكذا الشركات الخاصة، خاصة بعد أن تأكد أن أموالا كبيرة بالعملة الصعبة كانت تدفع لشركات الشحن البحري جراء تأخر بواخرها خارج الميناء، حيث احتل ميناء وهران سنة 2014 المرتبة الثانية في ميدان تسديد تكاليف التأخر "سوريستاري" بعد ميناء العاصمة، بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي. و في 03 ماي الماضي، استدعت فصيلة الأبحاث للدرك الوطني هذا الإطار المفصول، في إطار الملف رقم 3305 – 2016 الذي يخص موضوع استيراد الحبوب، واستمعت إليه بحكم كونه تقدم ببلاغ رسمي لفتح تحقيق في 2 ماي 2016. وقبلها في 27 أفريل 2017 الماضي، استدعى الدرك المدير العام لمؤسسة ميناء وهران لمعرفة إن كان سيتأسس كطرف مدني في القضية، إلا أنه بعد أن استشار مسؤوليه في وزارة النقل أبلغ مصالح الدرك الوطني بأنه لن يتأسس كطرف مدني.

وعلمت الخبر" أن محققي الدرك استمعوا إلى إطارات "قبطانية" ميناء وهران لتحديد الجهات التي كانت توجه لهم الأوامر فيما يخص إدخال قضية شركة رونو الجزائر" التي قررت نقل البواخر التي تنقل عليها قطع السيارات من ميناء وهران إلى ميناء "السفن للتفريغ، خاصة بعد أرزيو، منذ السنة الماضية، بسبب تأخير إدخالها للتفريغ. وكان المدير العام لميناء وهران قد رد حينها على مراسلة لمدير شركة "رونو" أنه "عليه أن يتفاوض مع نقابة الميناء لإيجاد حل لمشكل تأخر دخول بواخره.

وقبلها أيضا، دفعت الخزينة العمومية مبلغ 200 ألف دولار لشركة شحن أجنبية استقدمت سنة 2014 معدات موجهة لمؤسسة "سونلغاز"، تأخر تفريغها مدة طويلة.

من جهة أخرى، كانت المفتشية العامة للمالية قد أوفدت، سنة 2016، لجنة تحقيق إلى ميناء وهران فيما يخص "قضية تهرب ضريبي كبير"، لكن لا أحد يعلم مآل ذلك التحقيق.

2017/05/25

تقديم 10 مشتبه فيهم أمام العدالة بتهمة تبديد المال العام

تفكيك شبكة اختلست ما يفوق مليار سنتيم تحت غطاء رحلات وهمية لجامعيين في تلمسان

تمكنت، في الساعات الأخيرة، الفرقة الاقتصادية والمالية التابعة للمصلحة الولائية للشرطة القضائية لأمن ولاية تلمسان من تفجير فضيحة فساد تخص ملف التسيير المالي للإقامات الجامعية بتلمسان، وهذا فيما يتعلق بتمويل الرحلات الموجهة لطلبة الإقامات المذكورة، حسبما أفادت به خلية الإعلام والاتصال للأمن الولائي بتلمسان.

س. مجاهد

انفجرت هذه الفضيحة بعد شكاوى وردت إلى الفرقة المذكورة تفيد برصد تلاعبات في الإطار المذكور، أين باشرت الفرقة جملة من التحقيقات حول وجهة الأموال المرصودة للنشاطات الثقافية والرياضية بعدد من الإقامات الجامعية في تلمسان، وكانت النتيجة إيجابية وصادمة بالوقوف على اختلاسات مالية فاقت مليار سنتيم، تحت غطاء تمويل رحلات وهمية لفائدة الطلبة المقيمين بالأحياء الجامعية، حيث كشفت

التحقيقات المفتوحة وجود ثغرات مالية بفعل غياب الوثائق المحاسباتية والإدارية التي تثبت حقيقة الرحلات المذكورة، وهذا بسبب اختفاء عامل الرقابة على شؤون التسيير المالي للخدمات المذكورة، خصوصا خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015، حيث كان منظمو الرحلات الوهمية ينسقون مع خواص لهم نفوذ بالمرافق المذكورة للقيام باختلاس المال باستعمال التزوير في محررات إدارية، وعليه توصلت الشرطة إلى هوية 10 أشخاص مشتبه فيهم، والذين تم الاستماع إليهم وأخذ تصريحاتهم، قبل تقديمهم أمام العدالة في انتظار محاكمتهم بتهمة تكوين شبكة إجرامية مختصة في تبديد أموال عمومية.